

النساء: المحتجزات المحجوبات عن الأنظار

ميشيل براني ولي وانغ

يتناول البحث الذي أجرته اللجنة النسائية للاجئين بشأن احتجاز المهاجرات في الولايات المتحدة أوجه اختلاف المعاملة بين الرجال والنساء المحتجزين وأسباب ذلك.

ظروف احتجازهن ويحد من «حرية حركتهن» عندما يحتجن إلى بعض الخدمات. وبدرجة كبيرة، نتج ذلك عن التحديات اللوجيستية التي ولدتها سياسة دائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة بشأن منع الاختلاط بين الرجال والنساء. ففي حين تضع دائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة الرجال والنساء رهن الاحتجاز في السجون عينها، تحظر الدائرة أي تفاعل بين الجنسين تماماً. ومع ذلك، عادة ما يكون النقص في عدد الموظفين وتخطيط المبنى سببا في تقييد حرية حركة النساء اللاتي ينحصر تواجدهن على مناطق محدودة فقط بالسجن أو يتطلب تنقلهم من مكان لآخر مرافقة حُرّاس لهن، في الوقت الذي يتحرك فيه الرجال بحرية أكبر في أرجاء السجن. وبذلك، لا تتمكن النساء من دخول المكتبات القانونية أو الحصول على الخدمات الدينية أو تحديد مواعيد لزيارة الطبيب أو الذهاب لقاعات الترفيه أو غرف الزيارة مثل الرجال. وقد يتفاجئ ذلك الإجحاف إلى الحول دون متابعة المحتجزات إجراءات المحكمة الخاصة بهن. ففي سجن مقاطعة جلاديس بولاية فلوريدا، على سبيل المثال، لا يُسمح للمحتجزات المشاركة في جلسات الاستماع إلا لتحديد ما إذا كن سيحضرن المحاكمة من خلال نقل صورتهم عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، في حين يحق للرجال الذهاب بأنفسهم للمحاكمات. وبذلك، يساورهن القلق بشأن الإجراءات القانونية الواجبة.

بعد تلقي عدة مكالمات هاتفية يائسة من بعض المهاجرات المحتجزات في سجن مقاطعة بيكر بريف ولاية فلوريدا، قرر محامون تابعون لمؤسسة «أمريكيون من أجل تحقيق العدالة للمهاجرين» زيارة ذلك السجن. ومع ذلك، عقب وصول فريق المحامين هناك، أصر أمر السجن على أنهم لا يحتجزون نساء في سجن المقاطعة. وأخيراً، غادر المحامون. وفي اليوم التالي، تلقى المحامون اتصالاً آخرًا من سيدة محتجزة في مقاطعة بيكر تستغيث طلباً للمساعدة. فقد كانت النساء محتجزات طوال الوقت في سجن مقاطعة بيكر، ولكن أمر السجن كان، لسبب أو لآخر، لا يعلم بوجودهن هناك.

إصرار أمر سجن مقاطعة بيكر على عدم وجود نساء محتجزات في سجنه دلالة على أن النساء محجوبات عن الأنظار في نظام احتجاز المهاجرين بالولايات المتحدة. ووفقاً لدائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة، بلغت نسبة النساء المحتجزات ٩-١٠٪ من نسبة المهاجرين المحتجزين منذ عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٢، كانت النساء تُحتجز مدة أطول بنسبة ١٠٪ من الرجال وطالت المدة في عام ٢٠١٣ إلى ١٨٪ أكثر من الرجال. ويزيد معدل احتمال أن يكن النساء المحتجزات من طالبات اللجوء بخمس مرات أكثر من الرجال.^١

اكتشفت اللجنة النسائية للاجئين أيضاً أن النساء عرضة للاحتجاز مع ذوات السوابق الجرمية أكثر من الرجال. وذلك نظراً لاستقبال أكثر من نصف السجون التي تحتجز نساء أقل من عشرة نساء في أي يوم، وهو عدد قليل لا يكفي لملء زنزانه واحدة. وبدلاً من ترك أسرة خالية، تجمع تلك السجون بين المحتجزات المهاجرات مع النزليات ذوات السوابق الجرمية. ولا ينتهك ذلك النوع من الاختلاط معايير دائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة وحسب، ولكنه يسبب الاضطرابات النفسية أيضاً وتجدد الشعور بالصدمة.

تجارب النساء واحتياجاتهن

تختلف تجارب النساء في مراكز الاحتجاز اختلافاً كبيراً عن تجارب الرجال بها؛ ليس فقط بسبب كونهن أقلية وسط نظام ذكوري في معظمه، ولكن لأنهن أيضاً تجارب واحتياجات خاصة بهن لا يدركها أو يليها أحد سواهن.

وُضعت الغالبية العظمى من النساء المحتجزات في ستة سجون فقط، في حين تُحتجز أعداد قليلة منهن في سجون الولايات والسجون المحلية في جميع أرجاء الدولة. وتقع تلك السجون الستة في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي للولايات المتحدة، بينما يقع سجن واحد فقط في شمال غرب البلاد. ولذلك التوزيع الجغرافي مغزى؛ فهو ينطوي على احتمالية انتقال أي سيدة تُعتقل خارج تلك المناطق بعيداً عن مسكنها وعائلتها. وقد وُثق الباحثون في منظمة مراقبة حقوق الإنسان عديد من الآثار السلبية لانتقال أحدهم بعيداً عن أسرته ومحاولة الاستعانة بمحامي والفوز في معركة تأجيل حكم الترحيل.

تواجه النساء غير المحتجزات في تلك الستة سجون الرئيسية الكبيرة نوعاً آخر من المشاكل. ففي حوالي نصف السجون الأقل سعة، تمثل نسبة النساء المحتجزات أقل من ٣٪ من عدد المحتجزين هناك. وبذلك، فهن أقلية في تلك السجون الصغيرة، مما يؤثر سلباً على

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣

فبإدب ذي بدء، النساء المحتججات عُرضة للاعتداء والاستغلال الجنسيين المبتئين بشكاوى الاعتداء الجنسي التي تحررها المحتججات منذ عام ٢٠٠٧ والبالغ عددها ١٨٥ شكوى.^٦ وقد بدأت دائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة في معالجة تلك المشكلة من خلال إصدار مسودة قوانين طال انتظارها تراعي قانون مكافحة اغتصاب السجناء لعام ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، يعاني طالبو اللجوء المحتججون من درجات عالية جداً من الاكتئاب، والقلق، واضطراب ما بعد الصدمة، وقد كانت كثير من السيدات المحتججات ضحايا في السابق للعنف الأسري، والاعتداء الجنسي، وأعمال التهريب، وغيرها من أشكال الإيذاء الأخرى القائم على الجندر. ومن الضروري التعرف على تلك النساء المستضعفات وتحديد متطلباتهن الصحية العقلية والجسدية. ومع ذلك، فقد تخفق دائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة في إيجادهن لاعتمادها على اعتراف المحتججين أنفسهن بأنهم مستضعفون أو مصابون بصدمات نفسية ولاعتمادها على موظفين غير مدربين (الذين غالباً ما يكونون من الرجال) لطرح أسئلة حساسة على المحتججين.

ثانياً، للنساء احتياجات رعاية صحية خاصة. ففي مركز احتجاج مقاطعة أروين بولاية ألاباما، تحتاج النساء المذكورة من الطبيب ليتمكن من الحصول على أكثر من ١٢ فوطاً صحية شهرياً. أما في السجون الأخرى، تحصل السيدة على فوطاً صحية واحدة فقط في كل مرة تحتاجها مما يعني أن تطلب النساء الفوط من الحراس الرجال. وترد أسوأ الروايات بشأن ظروف الاحتجاز غير اللائقة ونقص الرعاية على أسنة النساء الحوامل. فقد قصّت النساء المحتججات بوليتي جورجيا وأريزونا على اللجنة النسائية للاجئين رفض طلباتهن بشأن الحصول على مراتب إضافية لضعف أسرتهن واضطراهن لوضع مواليدهن دون وجود رعاية صحية باستثناء ممرضة مزاولة. ووفقاً لتقرير قدمته جامعة أريزونا، تعرضت بعض النساء للإجهاض إثر تجاهل استغاثتهن طلباً للرعاية الطبية لوقف النزيف الحاد الذي تعرضن له.

تشتمل التوصيات الأولية للجنة النسائية للاجئين على:

- تحسين مستوى انتقاء الموظفين وتدريبهم لصبوحوا مؤهلين للتعرف على المحتججين المستضعفين والاستجابة لهم.
- توظيف مديري إدارة موارد المحتججين ليكونوا بمثابة نقاط اتصال معنية بقضايا النساء في كل سجن.
- جمع بيانات خاصة بالجندر وأكثر شمولية.
- زيادة بدائل الاحتجاز، لاسيما تلك المتعلقة بالنساء الحوامل، والوالدة (المنفردة) برعاية الأطفال، والمحتججين المستضعفين الآخرين.
- تطوير قوانين الهجرة لتشمل حماية كل شخص والوفاء بالإجراءات القانونية الواجبة.

قامت دائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة ببعض الخطوات الإيجابية على طريق معالجة نقص الرعاية الصحية من خلال وضع معايير طبية خاصة بالنساء تشتمل على مبادئ توجيهية معينة بالنساء فقط. ولكن من المتوقع، أو من المفترض، أن تتخذ الدائرة إجراءات أكثر من ذلك لتطبيق تلك المعايير الجديدة في جميع السجون وتولي مهام المراقبة والمحاسبة على تنفيذها. وحتى وقت قريب، لا تضم أقوى معايير الاحتجاز المفعلة في معظم السجون سوى ثلاث إشارات فقط للاختلافات الجندرية في الفصل الذي يتناول الرعاية الطبية (توفير الرعاية ما بعد الولادة وما قبلها، وعدد كافٍ من المراحيض، والفحوصات السنوية الجندرية المناسبة). بينما

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣

ميشيل براني MichelleB@wrcommission.org مديرة برنامج حقوق المهاجرين والعدالة في اللجنة النسائية للاجئين www.womensrefugeecommission.org. وقد كانت لي وانغ lwang00@gmail.com متدربة لدى البرنامج.

تقرير اللجنة النسائية للاجئين عن النساء المحتجزات متاح على

الموقع الإلكتروني <http://wrc.ms/162ur8f>، ولمزيد من المعلومات عن عمل اللجنة النسائية للاجئين المعني بالنساء المحتجزات، انظر <http://wrc.ms/1eoH8DE>

١. حصلت اللجنة النسائية للاجئين على جميع بيانات دائرة الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة في 28 من شهر مارس/آذار لعام 2013.

٢. www.aclu.org/sexual-abuse-immigration-detention